

# العدل والتوحيد

مجلة فكرية تصدر عن مجموعة أهل العدل والتوحيد

**العدد: 08**

لشهر صفر 1437 هـ الموافق لـ: أكتوبر 2015 م

## محبرة الديك مايك

أ. محمد حشيشة



## المنهج في التعامل مع الحديث

د. محمد رياض



## ابن تيمية وفقه التار!

أ. عمرو الشاعر

## في أصول الفقه

د. معتز شطا

## كلام في مفهوم الإسلام ومضداه بين: ابن الشاطر وكوبرنيكوس

أ. عمر الشرييني

أ. أحمد يس

## جدلية التاريخ الإسلامي

أ. معتصم المسين







# الافتتاحية

# في هذا العدد

## حوار مع صديقي البوذي!

كتبها عبد المجيد عقيل

قال لي صديقي البوذي: إن لم تعتنق البوذية فأنت في النار!  
قلت له: وماذا إن كنت ولدت في سوريا ولم أسمع بالبوذية...؟؟!!  
قال: وكيف يمكن ألا تسمع عنها.. هل أنت جاهل؟  
قلت له: مسن، متى لو سمعت عنها، هناك ثلاثة آلاف طائفة دينية في العالم كما تعلم، فكيف يمكن أن أقرأ عنها كلها وأتعرف عليها وامرأة وامرأة لأقارن بينها وأصل إلى اختيار الدين الحق منها...؟؟!!  
قال لي: لا بد أن تبلغك الرسالة بشكل أو آخر فقد أصبح العالم قرية صغيرة ولا بد أن يمن الله عليك بالتعرف على بعض البوذيين ليهودك إلى الطريق الصواب قلت: وماذا إن كنت لم أر من البوذيين إلا التكفير والإرهاب والعمليات الانتحارية في بلادي...؟؟!! كيف يمكن أن أقتنع أن هذا الدين الحق؟  
قال: عليك أن تقرأ وتبحث عن البوذية الحقيقية وهي تؤخذ من كتابنا وليس من أفعال «المتبوزين»  
قلت: إذأ علي أن أتعلم اللغة السنسكريتية لأفهم البوذية الحق بعيداً عن تعريف الناس ودعايات «البوزوفويا»  
قال: نعم، رائع  
قلت: وأنت، ربما عليك أيضاً أن تبحث في جميع عقائد أهل الأرض وتقارن بينها قبل أن تبزم بأن دينك هو ومعه دين الحق...؟؟  
قال: لا، لقد أكرمني الله أن ولدت على البوذية وهو دين الحق ونحن البوذيون ومردنا الفرقة الناجية يوم القيامة والباقيون كلهم في النار  
قلت معترضة: هل إلهك الرحيم والمكرم الذي تؤمن به سوف يردفك ٤٠٠ مليون شخص غيرك الجنة لأنكم ولدتهم على البوذية فقط بينما علي أن أدرس عشرات اللغات وأطلع على مئات المذاهب وأكون ذكياً وفاهماً وواعياً ومفظوظاً بما فيه الكفاية لاختيار البوذية بينها...؟؟!!  
قال غاضباً: وهل من اعتراض على مشيئة الله؟  
قلت: لا لا، أشعر أنني آمنت ببوذا والكارما والنيرفانا والمقاييق النبيلة الأربعة والبواهر الثلاثة! هل أرفض الجنة الآن؟  
قال: نعم، نعم، لكن الفذر ومن ثم الفذر من مذهب الماهايانا فهو مذهب شيطاني دغل على البوذية وأتباعه أشد من جميع طوائف الأرض!  
قلت: شكراً لأنك هديتني للطريق القويم جعله بوذا في ميزان مسناتك!

01 المنهج في التعامل مع مرويات الحديث  
د.محمدر رياض

02 في أصول الفقه  
د.معتز شطا

03 الاجتهاد في النص الديني: مقارنة لا مطابقة  
د.رائد السمهوري

04 جدلية التاريخ الاسلامي؟  
أ.معتصم الفسين

05 علم الكلام والقرآن  
أ.ناجح سلوي

06 ان تيمية وفقه التتار!  
أ.عمرو الشاعر

07 معجزة الديك مايك  
أ.محمدر مشيشة

08 كلام في مفهوم الإسلام ومصادقه  
أ.أحمد يس

09 شبهة الحال والأوصاف  
أ.محمدر الموتي

10 الشريعة .. الفقه .. والواقع  
أ.فائل رضا

11 رسالة إلى ملحد (الخير)  
م.ش.عادل السيد المسلماني

12 بين ابن الشاطر وكوبرنيكوس  
أ.عمر الشرييني





# المنهج في التعامل مع مرويات الحديث



**دكتور : محمد رياض \***

في أمور العبادات لا في مسائل الحقوق والعقائد، حيث إشتراط أن يكون الخبر لأثنين لا لواحد ليعمل به في مسائل الحقوق وذلك قياساً على ما تقبل به الشهادة في مسائل الحقوق أمام القضاء، وأشتراط التواتر العلمي في أمور العقائد والأصول لأهميتها ولأنه يبنى عليها كفر وإيمان، والتواتر العلمي هو رواية جمع كبير من أهل عدة امصار عن مثلهم منذ تاريخ وقوع الرواية وحتى تاريخ تدوينها بحيث يؤمن اجتماعهم وإتفاقهم على الكذب، وهذا الشرط لم يتحقق إلا في عدد قليل جداً من الأحاديث!

**3 بالنسبة للمتن:**

المعتزلة يتعاملون مع موضوع المتن تعاملًا علمياً بحثاً، فيحكمون أولاً بعدم وجود مانع عقلي لقبول المتن، أي يتحققون من عدم وجود تعارض بين ما يقتضيه صريح العقل وبين ما يحتويه محتوى المتن، فإن سلم المتن من كونه معارضاً لصريح العقول عرضوه على القرآن أي (صحيح النقل) فلا بد أن يجتاز الخطوة اللاحقة وهي عدم معارضته لصحيح النقل (القرآن) فإن سلم النص من أن يكون معارضاً لصريح العقل أو صحيح النقل (القرآن) بحثوا في أصل المسألة التي يتحدث عنها النص من ناحية فقهية وبحثوا

الأصل في منهج المعتزلة في قبول أخبار الأحاديث أن يوافق الخبر صريح العقل (بديهيات المنطق والحقائق العلمية والقرائن المحيطة) وصحيح النقل (القرآن والنقلات المتواترة، مثلاً تواترت الأخبار بوجود مملكة تسمى الحبشة على الحدود الجنوبية الغربية من جزيرة العرب)

**شروط إضافية و تفصيلات:**

**1 بالنسبة لكتب الحديث:**

ليس عند المعتزلة كتاب واحد ومعتمد في الحديث، باستثناء مسند محدث المعتزلة أبي القاسم البلخي الكعبي

الذي لم يصلنا منه غير إشارات له في كتب أخرى، والذي لم يصح فيه غير نحو ٣٠٠ حديث.

والمعتزلة يتعاملون مع كتب الأحاديث جميعاً عند كل الفرق الإسلامية على أساس أنها جهد بشري خاضع للتحقيق والتدقيق والمراجعة.

**2 بالنسبة للسند:**

القاضي عبد الجبار: أجاز العمل بخبر الواحد

لدعم متن الرواية، مثل أن تكون هناك آية قرآنية تفيد نفس المعنى أو أن تكون مرتبطة بحادثة أو موقع وصلنا خبره بطريقة أخرى.

يعني يطلب الامام النظام وجود قرينة خارجية مع الخبر لقبوله.

الجاحظ: لا يعمل إلا بخير الإثنين لا الواحد (خبر الإثنين هو ما روي عن صحابيين مختلفين بنفس اللفظ وانتقل من خلالهم عبر سلسلتين منفصلتين تماماً من الرواة حتى

على القرآن أي (صحيح النقل) فلا بد أن يجتاز الخطوة اللاحقة وهي عدم معارضته لصحيح النقل (القرآن) فإن سلم النص من أن يكون معارضاً لصريح العقل أو صحيح النقل (القرآن) بحثوا في أصل المسألة التي يتحدث عنها النص من ناحية فقهية وبحثوا

في سياق الزماني والمكاني وفي مناسبتة وقارنوه فيما صح عندهم من اخبار في نفس المسألة، ثم بعد كل هذا يتم الحكم بقبول هذا المتن أو رفضه او بقبول تأويله على وجه محدد لا على كل الواجه.

\* كاتب ومفكر معتزلي





# في أصول الفقه

فيما يتعلق بأحكام الشريعة يناط بالعقل إصدار الأحكام الكلية الضابطة للفروع المختلفة



## دكتور : معتز شطا \*

يفرق القاضي عبد الجبار بين العلة والسبب، حيث يقول: "السبب في الأفعال الإنسانية يعود إلى ذات الفاعل، حيث تتعلق به الأسباب والمسببات على السواء، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى العلة، إذ لا تعلق للمعلول بالفاعل لوجوبه عند وجود العلة، بينما لا يجب المسبب عند حصول السبب، إلا إذا انتفت الموانع." المرجع: السببية عند القاضي عبد الجبار. صفحة ٤٣.

لا يوجد ترادف بين مفهوم (السبب) ومفهوم (العلة) عند نفاة الترادف من مشايخنا كأبي علي الفارسي والمُبرّد وغيرهما. لذلك كان كلام القاضي دقيقاً جداً في وجوب التفرقة بين اللفظين. أما قوله: "السبب في الأفعال الإنسانية ( بصفة خاصة ) يعود إلى ذات الفاعل، حيث تتعلق به ( أي الفاعل ) الأسباب والمسببات على السواء وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى العلة، إذ لا تعلق للمعلول بالفاعل لوجوبه عند وجود العلة، بينما لا يجب المسبب عند حصول السبب، إلا إذا انتفت الموانع"

فمفهوم السبب يدل على كل شيء يتوصّل به إلى غيره، فعندما أقول مثلاً: جلستُ لأستريح، فإن اللام هنا تكون للسبب، أي أنني أتوصّل إلى الراحة بالجلوس، والباء هنا للإستعانة، فأنا أستعين بالجلوس لكي أصل إلى الراحة، وبهذا يكون الجلوس هو سبب الراحة، والراحة هي مسبب الجلوس، وواضح تأثير السبب في مسببه، وتأثير المسبب بسببه. وكما ترى فإن السبب (الجلوس) والمسبب (الراحة) يتعلقان على السواء بنفس الفاعل الذي جلس لكي يستريح، وهذا هو ما يقصده القاضي بقوله "حيث تتعلق به ( أي الفاعل ) الأسباب والمسببات على السواء".

أما العلة فهي كل ما يكون طريقاً للوصول إلى شيء غير مؤثر فيه، كروية الهلال والصوم في قوله تعالى (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) (البقرة: ١٨٥) أو قوله صلى الله عليه (صوموا لرؤيته) فاللام هنا ليست لام السبب ولكنها لام التعليل، لماذا؟ لأن طلوع الهلال ليس له تأثير ذاتي في الصوم، بعكس الجلوس الذي له تأثير ذاتي في

ذلك الأصل الذي قرره العقل، وحكمه في هذه الحالة "الوجوب". بعد أن يقرر العقل ذلك الحكم ننظر في أدلة النقل فنجد الكتاب العزيز يقرر نفس الحكم، وذلك بقول الله سبحانه: (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ) (الأنفال: ٦٠) فنجد انسجاماً تطابقاً كاملاً بين ما قرره العقل من "وجوب" امتلاك أسباب القوة وما قرره الكتاب. إنطلاقاً من ذلك المبدأ يحسن العقل استخدام الطاقة الذرية مثلاً فيما ينفع الناس كإقامة الحق ودحض الباطل وتخفيف المعاناة وغير ذلك، أي أنه يكشف عن وجوه من المحاسن العقلية تتمخض عن استخدام تلك التكنولوجيا ترجح كفة استخدامها على كفة العزوف عنها لبعض الأضرار التي ربما تنتج في سبيل ذلك.

### أليست قاعدة المصالح المرسلة تندرج تحت التحسين والتقبيح العقليين؟

بلى تندرج وغيرها تحت ذلك، فالعقل يمثل إطار عمل عريض للمنهج تندرج تحته فروع كثيرة.

دليل النقل الذي استشهدت به "وأعدوا" هو فعل أمر وربطت ذلك بحالة الوجوب وهذا أمر مختلف عليه: أن الأمر في اللغة يفيد الوجوب أم يفيد الطلب؟

أقول: وضع علماء أصول الفقه قاعدة أصولية - أرجو الانتباه للفارق الكبير بين القواعد الأصولية والقواعد الفقهية - تقول إن "الأمر يقتضي الوجوب". أما دليلهم وعمدتهم في ذلك التقعيد فهو اللسان العربي، وبيان ذلك كما يلي: الأمر في لسان العرب - وفي علم أصول النحو خصوصاً - جزء من الطلب، فكل أمر هو طلب، لكن ليس كل طلب أمراً، لأن الطلب يشمل ثمانية أشياء هي: الأمر والدعاء والنهي والاستفهام والعرض والحض والتمني والرجاء. فالأمر - كما ترى - يمثل جزءاً من ثمانية أجزاء من الطلب. أما "الواجب" فهو ببساطة شديدة ما يُمدح المرء على فعله ويُذم على تركه. أما "الأمر" فهو طلب يقتضي الوجوب على الفور وليس على التراخي، فلو أن سيداً قال لخدامه مثلاً "احضر لي كوباً من الماء" فلم يحضره الخادم للحقه الذم واللوم والعقاب. من هنا نرى أن لسان العرب يدل على أن الأمر طلب واجب فعله على الفور، ومن هنا استنبط الأصوليون قاعدتهم الأصولية الشهيرة "الأمر يقتضي الوجوب" مبرهنين عليها من لسان العرب على النحو الذي بينته.

\* كاتب ومفكر معتزلي

الراحة، محلّه ذات الفاعل، لذلك يقول القاضي: "وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى العلة، إذ لا تعلق للمعلول بالفاعل". وهكذا نجد فارقاً دقيقاً بين مفهوم السبب والمسبب من ناحية، ومفهوم العلة والمعلول من ناحية أخرى. أما قوله "لوجوبه عند وجود العلة" فلا يحتاج لفضل بيان، فالصوم يجب شرعاً عند وجود علة، بينما لا يجب المسبب عند حصول السبب، فرمما يجلس الإنسان لكنه لا يرتاح برغم ذلك، لمانع ما كان يكون جلوسه على كرسي غير مريح، فإن انتفى المانع وجب.

### ما الفرق بين العلة "الغائية" والباعث؟

يمكن تعريف (السبب) بأنه كل ما يكون طريقاً للوصول إلى شيء مؤثر فيه، بينما (العلة) هي كل ما يكون طريقاً للوصول إلى شيء غير مؤثر فيه، فيكون الفارق بينهما هو "التأثير" في حالة السبب وعدمه في حالة العلة. أما مصطلح العلة "الغائية" فأرى أنه اطناب لساني، لأن كلمة "غاية" تدل في لسان العرب على "الطريق"، و"الطريق" مُتضمن فعلاً في تعريف العلة فلا توجد حاجة لتكراره. أما "الباعث" فهو الدافع - النفسي أو الإيماني - لفعل شيء معين، فروية الهلال الوليد هي علة وجوب الصوم بينما الرغبة في الإمتثال لأمر الله التكليفي هي الباعث لكي نصوم.

### نسمع عن التحسين والتقبيح العقليين كاصل عند المعتزلة ونعلم أنه يستقل بإنشاء الأحكام كالقرآن أو السنة ولكن كيف يمكن الاستفادة من هذا الأصل في عصرنا ؟

بمعنى هل بالامكان ان يحرم شئ بالتقبيح العقلي مما طرا على الساحة من سلبيات ، أو أن يصبح واجبا بالتحسين ان كان ايجابيا كمحاولة حيازة القبلة الذرية او الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فمثلا عند غير المعتزلة تعد هذه الامور من فروع الكفاية ولكن ليس لذاتها وإنما لمنافعها فهل هي كذلك عند المعتزلة ام أنها واجبة بذاتها بالتحسين العقلي

العقل - في منهجنا - هو أول الأدلة، وهو مقدّم على غيره من الأدلة في جميع أبواب الدين كالإيمانيات والشرعيات وغير ذلك. فيما يتعلق بأحكام الشريعة يناط بالعقل إصدار الأحكام الكلية الضابطة للفروع المختلفة، فالعدل مثلاً يحسن عقلاً، والظلم بالتالي يقبح عقلاً. إنطلاقاً من تلك القاعدة العقلية نقول: إن لم يتحقق الأمر بالعدل والنهي عن الظلم إلا بتملك وسائل الدفاع الحديثة، يصبح امتلاكها - لذلك الغرض - من الفروع المتولدة عن





# الاجتهاد في النص الديني: مقارنة لا مطابقة

من المشكلات في مسألة الاجتهاد «وهم المطابقة»، بحيث يتوهم قارئ النص المحتمل للمعاني أن فهمه هو عين النص، وكل فهم سواه باطل.



## دكتور : رائد السمهوري \*

بسبب ما ظهر لديه من الأدلة التي تدنيه، وإن كان ربما يكون هو بريئاً في نفس الأمر. لكن هذا ما هو مطلوب من القاضي بما رأى من الأدلة. وقضاؤه اجتهاد يجوز فيه الصواب والخطأ، لأن «تطبيق» القطعي ليس قطعياً.

من المشكلات في مسألة الاجتهاد «وهم المطابقة»، بحيث يتوهم قارئ النص (المحتمل للمعاني) أن فهمه هو عين النص، وكل فهم سواه باطل. إن المطابقة حقاً، مطابقة الفهم للنص؛ لا تكون إلا في قطعيات الدلالة، أما النصوص التي تحتل أكثر من معنى فلا يحق لأحد أن يزعم أنه أصاب في فهمها كبد الحقيقة، وكل فهم لها يستنبطه عالم أو طالب علم فهو (ظن) و(رأي) لا يجوز أن يقطع به؛ لأنه حين يقطع بفهمه فكأنه يقول: إن فهمي هو عين حكم الله في هذه المسألة، وهو اجترأ على القول على الله بغير علم، بل هو ربما أخطر من الشرك، يقول الله تعالى: {قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن، والإثم، والبغي بغير الحق، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون}. ومن يلاحظ بعض المتعصبين يجد أنهم يرتكبون كل تلك المحرمات القطعية الواردة في الآية الكريمة السابقة في الهجوم على من خالفهم في مسألة اجتهادية!

أختم بنص مهم للإمام الشافعي يتكلم في بعض ما «شد» به الفقهاء، ويعلمنا كيف نتعامل مع هذا الشذوذ في نكاح المتعة مثلاً، وبعض الصور التي ينطبق عليها أنها ربا، وغير ذلك؛ فيقول في كتابه (الأم): «والمستحل لنكاح المتعة والمفتي بها والعامل بها ممن لا ترد شهادته، وكذلك لو كان موسراً فنكح أمة مستحلاً لنكاحها مسلمة أو مشركة، لأننا نجد من مفتي الناس وأعلامهم من يستحل هذا، وهكذا المستحل الدينار بالدينارين والدرهم بالدرهمين يداً بيد والعامل به لأننا نجد من أعلام الناس من يفتي به ويعمل به ويرويه... فهذا كله عندنا مكروه محرم وإن خالفنا الناس فيه فرغبنا عن قولهم، ولم يدعنا هذا إلى أن نجرحهم ونقول لهم إنكم حللتم ما حرم الله وأخطأتم، لأنهم يدعون علينا الخطأ كما ندعاه عليهم، وينسبون من قال قولنا إلى أنه حرم ما أحل الله عز وجل».

فهل هذه الأقوال التي ذكرها الشافعي أخف وطأة وشذوذاً مما يجري به النزاع اليوم، ككشف المرأة وجهها مثلاً وغيره مما اختلف فيه الفقهاء؟ اللهم لا!

\*كاتب ومفكر

اختلف العلماء، وهذا من رحمة الله بالأمة. ودعوني أقدم مثلاً على هذا يخص أهم عبادة من العبادات، الصلاة، ومفتاحها الطهور، يقول سبحانه وتعالى: {فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا}، كلمة «صعيد» هنا لها أكثر من معنى في اللغة، فهي تعني (وجه الأرض) ولهذا أجاز بعض الفقهاء التيمم على الرخام، والصخر، والحشيش، ويرون التيمم بها صحيحاً وتجزئ به الصلاة، لكن فقهاء آخرين خصوا الصعيد بالتراب ذي الغبار، فقط لا غير، وعليه: فهم يرون أن من تيمم بغيره فهو لم يتييم، وإن صلى فصلاته باطلة. فهل يحق لصاحب هذا الرأي أن يقول لمن تيمم على صخرة مثلاً: أنت رجل صلاتك باطلة، فاسق، مضيع للطهارة والصلاة، وإذا أعلنت مذهبك فأنت تريد إفساد دين الناس وصلاتهم؟ هذا بالضبط شبيه بمن يقول لمن يقول بكشف وجه المرأة ويعلمه: إنك تريد الفجور لنساء الأمة، وإفساد المجتمع!

لكن هناك نص لا يمكن الاجتهاد معه وفيه، ما هو؟ إنه النص بالمعنى «الاصطلاحي»، ويعنون به: ما لا يقبل إلا تفسيراً واحداً، وهذا هو الأقل من النصوص الشرعية فلا مجال للاجتهاد في فهمه، لأنه واضح كل الوضوح، ولا تقبل لغته إلا احتمالاً واحداً في التفسير. كقوله تعالى مثلاً: {فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتكم تلك عشرة كاملة}، فليس يقبل هذا النص إلا تفسيراً واحداً، ومن هنا يقال: هذا نص في هذه المسألة. لكن، هل هناك أي مساحة للاجتهاد في «النص القطعي»؟ الجواب: أما في فهمه فلا، ولكن الاجتهاد يكمن في «تطبيقه» على الواقعة والنازلة والحادثة المعينة. فمثلاً: قوله تعالى: {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما}، قطعي الدلالة على قطع يد السارق والسارقة، لكن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يطبقه على بعض السارقين في عام الرمادة؛ لأنه عام اضطرار، وعدم تطبيقه عليهم هو «اجتهاد منه»، بناء على تقديره لمعنى وحالة «الاضطرار» التي كانت سائدة وقتها، وفي أمر تطبيق القطعي على الواقع، مجال للاجتهاد يجوز فيه التصويب والتخطئة. بالضبط كما يحكم القاضي على متهم بالسرقة بالعقوبة

مطابقة الفهم للنص؛ لا تكون إلا في قطعيات الدلالة، أما النصوص التي تحتل أكثر من معنى فلا يحق لأحد أن يزعم أنه أصاب في فهمها كبد الحقيقة، وكل فهم لها يستنبطه عالم أو طالب علم فهو «ظن» و «رأي» لا يجوز أن يقطع به

قال لي أحدهم: ماذا تعني بالخطاب الديني؟ قلت: الخطاب الديني هو «كل» كلام بشري (عن) الدين معزواً إليه، استدلالاً وشرحاً واستنباطاً وفقهاً وتفسيراً وتأويلاً ووعظاً واعتقاداً... إلخ. مما لم يقع عليه «الإجماع» الوارد «قطعا» عن الصحابة الكرام.

هذه المساحة التي يمكن لمن يجتهد أن يتكلم فيها (بالدليل)، أو ما يظنه دليلاً؛ لأن مجال البحث أصلاً هو خارج القطعي من الكتاب والسنة، وخارج الإجماع، أي إنه مما يجوز فيه الاجتهاد مطلقاً أو جزئياً بالدليل، وإذن فحتى هذا المقال -وغيره- الذي أتناول به الخطاب الديني ينتمي إلى الخطاب الديني كذلك.

من القواعد المقررة المتفق عليها عند الأصوليين: «لا اجتهاد مع النص»، فما المقصود بالنص هنا؟ هل المقصود به النص مطلقاً آيةً وحديثاً؟ أم المقصود به معنى آخر؟ الحق أنه ليس المقصود بهذه القاعدة «المعنى العام» للنص، فكل آية هي نص من حيث هي كلام منتهى إلى قائله عز وجل، وكل حديث هو نص من حيث هو مرفوع إلى قائله. وهو النص بالمعنى

اللغوي العام، ومنه قول طرفة بن العبد: ونص الحديث إلى أهله.. فإن الوثيقة في نصه.. أي أرفعه إلى أهله وأنه إليهم فإن هذا من الأمانة والوثوق.

وهذا المعنى العام ليس هو المقصود في قاعدة الأصوليين، وإلا فبماذا كان اجتهاد العلماء عبر العصور إن لم يكن هو في النصوص الشرعية بهذا المعنى؟ إن أكثر النصوص الشرعية تقبل معان متعددة يمكن استنباطها، ولهذا







# جدلية الت



## أستاذ: معتصم الحسين\*

القسم الثاني يذهب إلى عكس ذلك، ويعتبر أن أخبار المسلمين منذ ذلك الوقت لا تدل على تصرف أمة واعية تصلح لأن تقتدي بها الأمم، وأن هؤلاء قد ابتعدوا عن جادة الصواب واختلفوا فيما بينهم، وما الحروب المسماة بالفتوحات إلا دليل على أنهم حولوا الإسلام إلى وسيلة للوصول إلى أهدافهم الشخصية، ونحن اليوم علينا أن نطرح كل شي موروث وصلنا منهم إذا أردنا أن نتبع أمر الله، فعندنا القرآن كلام الله الذي يكفيننا إذا طبقناه بالشكل المناسب.

يبدو هذا الكلام مغريباً لمن يريد أن يتخلص من الخلافات بأي طريقة كانت، ولكن ثمة مفاهيم فكرية عن تلك الخلافات - والتي إن تم فهمها وتحليلها بالشكل الصحيح - بإمكانها أن تساعد في فهم حركة التاريخ دون الحاجة للجوء إلى التطرف في رفض الخلافات أو حتى الذهاب إلى الإلحاد كحد أقصى.

قبل توضيح أي نظرية في الخلافات يجب التأكيد على أن المفاهيم الإسلامية وصلت إلى شتى الأمم رغم وجود الصراعات. وأحد الأمثلة على ذلك هو أن من يبحث في الحضارات سوف يعرف أن العلم



قبل مجيء الإسلام كان محصوراً في نخب موهوبة ولم يكن العلم منتشراً بين العامة بالشكل الذي صارت إليه الأمور بعد الإسلام. وفي الوقت الذي تكالب فيه بعض

كيف نفهم ما قدمه الإسلام للبشرية في وقت يعيش فيه المسلمون أزمات فكرية واقتصادية وسياسية؟ لا بل يعتبر البعض أن مشاكل وخلافات المسلمين ليست بالشئ الجديد، وإنما هي موجودة منذ حرب الجمل وصفين ولم تنقطع الخلافات وبقيت مستمرة على طول التاريخ حتى يومنا هذا.

و في ظل وجود الخلافات قد يطرح البعض التساؤل التالي: هل بقي من بوسعه ادعاء أن المسلمين كان لديهم من الدين ما استطاعوا أن يقدموه لغيرهم من الأمم؟

ينقسم الناس في هذا الموضوع إلى قسمين رئيسيين: يذهب القسم الأول إلى الإنكار المطلق لوجود خلافات في الماضي، ويعتبر أن كل ما

حدث في القرون الثلاثة الأولى كان خيراً، وما نقل إلينا من أخبار عن غير ذلك هي من تلفيق أعداء الإسلام ممن يستغل ويضخم بعض الفتن بين المسلمين.

لا يمكن النظر إلى التاريخ علي أنه لابد وأن يكون أمراً كاملاً منذ البداية لا مجال فيه لحصول الأخطاء وإلا فإنه يشكل فكراً غير صحيح ساعتها.



# تاريخ الاسلامي؟



من غير المقبول أن نقتطع مسألة سياسية وننتزعها من سياقها ونعزلها عن هذا الكل التاريخي فنثبت أنها كانت فاشلة مثلاً، ومن ثم نلجأ إلى رفض كل ما يتعلق بها. لقد استغرق الأوروبيون ما يقارب ألف سنة منذ سقوطهم عن عرش السيطرة على العالم بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ليعودوا إلى قيادة العالم من جديد.

إن ألف سنة بالنسبة إلى عمر التاريخ ليست إلا بضع ثوان. قد يقول البعض "ولكن أنت تتحدث عن تاريخ ديني"، والجواب هو أن حملة هذا الدين هم من صنف البشر، لذك لا يجب أن ينظر إلى تاريخهم باعتبارهم صنفاً من الملائكة، ولو أراد الله إرسال ملائكة لفعل ذلك منذ البداية. ومعنى أن تحمل رسالة إلى غيرك كبشر لا يلغي حتمية تفاعلك معها بحيث تتغير سلماً وإيجاباً حتى تستقر في نهاية المطاف. إن قصة التاريخ كقصة أي إنسان يبدأ من الصفر (والله اخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً)، حتى وإن تيسر لك أفضل المربين فإنك سوف تستمر في خوض تجارب وصراعات مع الحياة وهذه الصراعات سوف تغير مفاهيمك، ثم إن هذه المفاهيم بدورها سوف تؤثر على طريقته، وهكذا ستبقى تتبدل من حال إلى حال إلى أن تبدأ رحلتك إلى العالم الآخر. إن هذا ما يفسر وجود حسنات وسيئات في كل أمر يختلط فيه الناقص الإنسان والكامل الفكر.

\*كاتب ومفكر

حتى الوصول إلى الهدف، ولا تلغي أهمية الوصول إلى الهدف أهمية المراحل والتغيرات التي يشكل حدوثها شرط الوصول إلى ذلك الهدف باختصار، إن ما تقوله النظرية فيما يهم موضوعنا هو التالي:

لا يمكن النظر إلى التاريخ على أنه لا بد وأن يكون أمراً كاملاً منذ البداية لا مجال فيه لحصول الأخطاء وإلا فإنه يشكل فكراً غير صحيح ساعته. ولكن لماذا؟ لأن الأفكار - وإن كانت كاملة - فإنها سوف تتغير عند التطبيق نظراً لتفاوت مطبقها في أمور كثيرة منها تفاوت قدراتهم الذهنية ومقدار علمهم وفهمهم للأمور، إضافة إلى صحة نواياهم وقوة عزائمهم على التطبيق وظروف تربيتهم، واللائحة تطول.

والأهم من ذلك كله أن البعض منهم قد يبدأ في فهم الفكر وتعلمه وقد لا ينتهي من التعلم قبل نهاية حياته، ومن المحتوم أن يمر هؤلاء بأزمات وانفراجات، لذلك لا يصح تحليل فكرهم من خلال فهم الازمات والاختلافات فقط بل من خلال نظرة مجملية لمواقفهم وحياتهم من بدايتها إلى نهايتها مع فهم نقاط التوافق والاختلاف فيها، وللخلافات والأزمات دور ديناميكي في دفع الأمور نحو التغيير وإلا فسوف يصيب الجمود كل شيء، ولذلك فعندما نريد أن نحلل تاريخ أمة ما فإنه

للفكر والواقع المادي، وكيفية تأثير المادي بالمفاهيم، وكيف تختلف طبيعة المادي عن الأفكار بحيث أنه إذا حكم الإنسان على هذه الفروقات في التطبيق من ناحية الفكر، فسوف تظهر الأمور عصية على الاتفاق.

إن محلي نظرة الفكر الإسلامي للحياة الإنسانية يعرفون أنها تصنف في خانة الفكر الجدلي كذلك. إن الآيات التي تروي حكاية بني إسرائيل مع البقرة الصفراء، وإعادة موسى الأمر لبني إسرائيل بذبح بقرة مراراً وتكراراً وافترضهم لأسئلة جديدة في كل مرة، ثم انتهاء الأمر بذبح بقرة بمواصفات لم تفترض منذ البداية تثبت أنها جدلية كذلك حيث يتقلب الأمر بين موسى والإسرائيليين وتتغير الشروط من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

وقد وصف الله الإنسان بأنه "أكثر شيء جدلاً"، وكل هذا يدل على أن عالم الإنسان عالم يقوم على التدافع والصعود والهبوط





# علم الكلام والفرآن

هناك عدة تعاريف لعلم الكلام وهي تصور حول العلم الذي يدرس البراهين العقلية لإثبات أصول الدين



## أستاذ: ناجح سلهب \*

يقوم المذهب الكلامي في علم البديع بكشف خدعة ومؤامرة علماء الحشوية في ذم علم الكلام وأهله.

هناك عدة تعاريف لعلم الكلام وهي تدور حول العلم الذي يدرس البراهين العقلية لإثبات أصول الدين.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل عرفته العرب واحتواه القرآن الكريم لنرى:

قول النابغة الذبياني للنعمان بن المنذر:

ملفت فلم أترك لنفسك ريبة  
وليس وراء الله للمراء مطلب  
لئن بلغت عنى وشاية

لمبلغك الواشي أغش وأكذب  
ولكنى كنت إمرأ لى جانب  
من الأرضفيه مُستردار ومزهد

ملوك وإفوان إذا ما آتيتهم  
أملك في أموالهم وأقرب  
كفعلك في قوم أراك اصطفتيهم  
فلم ترهم في شكر ذلك أذنبو.

التحليل البلاغي على النحو التالي :

أولاً: أحسنت أيها الملك إلى قوم  
فمدحوك.

ثانياً: وأنا أحسن إلي قوم فمدحتهم.

ثالثاً: مدح الشعراء الذين مدحوك ليس  
ذنبا، إذن مدحي لمن أحسن إلي ليس  
ذنبا.

والنابغة الذبياني من شعراء الطبقة  
الأولى الجاهليين، وينقل ابن قتيبة  
الدينوري قول الأصمعي وأبي عبيدة  
فيه قائلا: « قال الأصمعي: كان النابغة  
يضرب له قبة حمراء من آدم بسوق  
عكاظ، فتأتيه الشعراء فتعرض عليه  
أشعارها.

وقال أبو عبيدة: يقول من فضل النابغة  
على جميع الشعراء: هو أوضحهم  
كلاماً، وأقلهم سقطاً وحشواً، وأجودهم  
مقاطع، وأحسنهم مطالع، ولشعره  
ديباجة، إن شئت قلت: ليس بشعر  
مولف، من تأنثه ولينه، وإن شئت قلت:  
صخرة لو رديت بها الجبال لأزالتها» ٣.

أما عن وجود في القرآن الكريم فهو كثير  
جدا ومنه:

١ قال تعالى: « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا  
اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ  
عَمَّا يَصِفُونَ » سور الأنبياء: ٢٢.

أولاً: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا  
ولخرجتا عن النظام المعهود لهما.  
ثانياً: ولكنهما لم تفسدا ولم تخرجا عن  
النظام المعهود لهما.

ثالثاً: إذن ليس في الكون إلا إله واحد.

وهذا مثال على التسليم الجدلي وهو أن  
تسلم للخصم قضية يفترضها وتبين له  
أن يستلزم افتراضها حصول نتيجة غير  
واقعة وبذلك فهي باطلة.

٢ قال تعالى: « وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ  
خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ  
رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ  
مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ (٧٩) » سورة  
يس

أولاً: من يقوم بإنشاء شيء يستطيع أن  
يُنشأه مرة أخرى.  
ثانياً: الله أنشأ العظام وأحيائها أول مرة.  
ثالثاً: الله يستطيع إنشائها مرة أخرى.

إلا أن المدرسة الحشوية لم يعجبها هذا  
المنهج العقلي الذي يفعل عقول الناس؛  
فلا يمكنهم من السيطرة عليهم وترويج  
خرافاتهم وخزعبلاتهم فتبور تجارتهم؛  
فقاموا بدم هذا المنهج أشد الذم.

\* كاتب ومفكر معتزلي





# ان نبهتة ونفقه النار!

كثيراً من التيارات الإسلامية المتشددة تستند في أفعالها إلى «فتاوى» ابن تيمية، ومن ثم أصبح «ابن تيمية» أيقونة للتطرف عند أنصاف المثقفين!!



## أستاذ: عمرو الشاعر\*

تابع العالم كله بفزع وتقزز شديدين ما اقترفته «الدواعش» من حرق الطيار الأردني حياً. وما زادنا نحن -المسلمين- حزناً وغماً أن هؤلاء «الدواعش» نسبوا فعلتهم إلى الدين! وبداهة لا يوجد في الدين ما يُعرف بحد «الحرق»، ولا يوجد أي نصوص تتحدث عن هذا، وإنما هناك نصوص تتحدث عن النهي عن الإحراق، حتى ولو كان لحشرات.

إلا أن الدواعش استندوا في فعلهم هذا إلى فتوى -مجترئة- لابن تيمية، يتحدث فيها عن حكم التحريق والمثلة بالكفار المعتدين، وأنه يُمثل بهم إذا مثلوا بالمسلمين من باب المعاملة بالمثل. (التمثيل هو تقطيع الجثث أو حرقها... الخ)، فاقتطع «الدواعش» جزءاً من هذه الفتوى رأيناها تظهر على الشاشة، يبينون بها مستندهم، تقول: «فأما إذا كان في التمثيل الشائع دعاء لهم إلى الإيمان أو زجر لهم عن العدوان فإنه هنا من إقامة الحدود والجهاد المشروع».

وبغض النظر عن كون مستند «الدواعش» في هذا الفعل هو فتوى صحيحة لابن تيمية أو مقتطعة، فإن الواقع يقول أن كثيراً من التيارات الإسلامية المتشددة تستند في أفعالها إلى «فتاوى» لابن تيمية، ومن ثم أصبح «ابن تيمية» أيقونة للتطرف عند أنصاف المثقفين، والذي يسارعون إلى ذكره هو وتلميذه ابن القيم وكذلك محمد بن عبد الوهاب، كنماذج لـ «المؤصلين المتطرفين»، والذين تحمل أفعالهم قدراً كبيراً من التشدد والتطرف، وأنه علينا التبرؤ والتخلص من هذه الأقوال ظناً منهم أنه بفعل كهذا ستنتهي المشكلة ويختفي التطرف من بلادنا العربية!!

إن الذي يجب علينا أن نعيه جيداً هو أن «جذور وبذور» التطرف موجودة في «ثقافتنا» بشكل عام ومروية بواقعنا، فالواقع المرير هو الذي يروي ويغذي بذور التطرف فتنمو، وبدونها لن يكون لها حياة ووجود في المجتمع! ومن ثم فمن الظلم البين أن يُنسب التطرف إلى أفراد بعينهم تحديداً! وإن وجد في أفعالهم فعلاً أقوال متطرفة، لأنها كانت ثمرة ونتيجة لواقعهم المتحجر!!

المتحجرين -بسبب الوضع الأخلاقي المتردي لمجتمعاتنا- من الدين، وظهر بعد قرون من يقول في مجتمعات لا تعاني من التحرش بأن حكم التحرش في الشرع هو القتل!! حتما سيكون قوله مستنكراً مرفوضاً!

وكذلك علينا أن نعي أن تراثنا الديني ليس «مثالياً» وأن به من العيوب والخلل الكثير! نعم هو كان في زمانه أفضل من غيره، إلا أنه لم يعد كذلك في زماننا، ناهيك عن أنه ليس التطبيق الأدق ولا الوحيد للدين.

وأهمس في أذن الشباب الذين قد يتأثرون بالألقاب الضخمة التي تُخلع على بعض الأشخاص لتراثهم العلمي الكبير: نعم، كان ابن تيمية عبقرياً حاد الذهن، ولكنه كان كذلك حاد اللسان وحاد الفعال، وحتى ستعكس شخصيته في آرائه، فلن تقتصر فقط على اللسان!! والأهم من ذلك هو: الذكاء وحده ومعرفة أقوال الفقهاء وقواعدهم وتفريعاتهم بدون الاستماع إلى صوت الفطرة «القلب»، ومع وجود تصور ناقص ميتور لله، لا يراعي الأسماء الحسنى له، ويراه مجرد إله يريد أن يُعبد، سيؤدي لا محالة للخروج بأحكام كارثية، وهو ما كان من ابن تيمية ومن غيره، ولا تزال الأمة الإسلامية -وباقى أتباع الأديان- تعاني منه حتى الآن.

في الختام أقول: «العنف ليس مصدره الفكرة» بالمقام الأول، وإنما الواقع، وبسبب الواقع يوضع «النص/ الفكرة» في قوالب معينة، وتؤدي جدلية النص مع الواقع إلى خروج تفسيرات معينة له، بينما لو كان الواقع مختلفاً لأرينا تفسيرات وتطبيقات أخرى للدين أكثر تسامحاً و«إنسانية».

لذلك أقول لن تخفت جذوة التطرف بإخفاء هذه الكتب أو حرقها، فالفكرة لا تواجه إلا بالفكرة.. وبالفطرة. وإنما بتحرير الإنسان وإحيائه، عندما نستطيع نحن العرب أن نعيش أحراراً آمنين، عندما تصبح دولنا دولاً غير استبدادية، عندما يصبح للإنسان صوتاً مسموعاً مؤثراً! عندما نجد أملاً في إصلاح أوطاننا، ساعتها لن يحتاج الشباب إلى الهجرة إلى بلاد أخرى، أو إلى الغوص في أفكار وتصورات وهمية، للبحث عن عوالم أفضل ليعيشوا فيها. وحتماً لم يترك هؤلاء «الدواعش» أوطانهم ويسافروا إلى بلاد بعيدة ليقاتلوا ويقتلوا إلا لفقدانهم الأمل في الإصلاح السلمي، ومن ثم أيقنوا أن الإصلاح الوحيد هو بالسلاح!! وحتماً لن يفكر أحد في إنكار منكر بيده إن كان يستطيع أن يغيره بلسانه.

\*كاتب ومفكر

فالواقع يقول أن ابن تيمية مقارنة بـ «علماء» تلك الفترة كان «مصلحاً»، ولم تكن أقواله المستنكرة الآن تقابل بذلك الإنكار التي تقابل به الآن! وإنما كانت أقوالاً مألوفة في ذلك الزمان، ولكنها ليست القول المعتمد، ومع مرور الزمان أصبح أتباع المذاهب الأخرى يخفون الأقوال المستنكرة في مذاهبهم -التي توصف الآن بالوسطية- ويقولون بأقوال أخرى، بينما يصمم أتباع ابن تيمية على أنها صالحة لكل زمان ومكان، ولا يزالون يعملون بها!!

فابن تيمية الحراني عاش في القرن الثامن الهجري في عهد المماليك البحرية، عصر انحطاط وتخلّف على كل الأصعدة، وجمود فقهي شديد، أصبحت معه المذاهب الأربعة ديناً لا يجوز الخروج عنها! وكذلك العقيدة الأشعرية -العقيدة الرسمية للبلاد والعباد!!- وكذلك سادت وانتشرت كثير من الخرافات الصوفية، بل ومذهب وحدة الوجود، فرأى أن هذه الصورة للدين غير صالحة، ورأى أن البديل لها هو بالعودة إلى الصورة الأصلية للدين -من وجهة نظره- وهي «الإيمان على طريقة السلف»، فأحى أقوالاً غير معمول بها رغماً عما في حاجة المجتمع إليها، وخرج عن المذاهب وأتى بأقوال لم يُسبق إليها!

ويكفيك لتعرف إلى أي حد كان التشدد مألوفاً وسائداً في ذلك الزمان، أن «وكلاء» المذاهب الأربعة امتحنوا ابن تيمية حول قوله بالتجسيم وحُبس بسبب ذلك! وكذلك حُبس بسبب قوله بأن «التطبيق بالثلاثة» في مرة واحدة هو بمثابة طلقة واحدة وأن الحلف بالطلاق ليس طلاقاً وإنما يحتاج إلى كفارة، وكذلك حُبس بسبب فتواه أنه لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد!!

ولك أن تتصور ماذا يكون الحال من إنسان عاش في مرحلة تقلبات سياسية ومذابح مليونية، وليس هناك في «تراثه» ولا واقعه الديني ما يعطي النفس الإنسانية مكانتها، وإنما يجعلها تابعة للفكرة الدين! ومن ثم فلا عجب أن نرى هذه الأقوال المتشددة في فتاوى ابن تيمية، فأن ابن تيمية ليقضي على الجمود والتشدد.. تطرف!! وأخذ موقفاً قاسياً من كل المخالفين تقريباً! وللذين ينقدون ابن تيمية وينسون الواقع نقول: نعم اندحر فقه ابن تيمية في عصره وانتصر علماء المذاهب الأخرى، فهل تقدمت الأمة بفقه البقية الباقية؟! إن القارئ للتاريخ الإسلامي يشعر أنه كان هناك حراك في النصف الأول منه، وبعد ذلك دخلنا مع المماليك والعثمانيين في حالة ركود وجمود كبير!!

إن الإشكالية الكبرى التي نحتاج لمعالجتها في واقعنا الإسلامي هي «الفتوى»، وأنه يجب أن نعلم جيداً أن الفتوى فتوى وليست ديناً، أنها اجتهاد، وأنه مما يجب التخلي عنه عند تغير الأحوال والأزمان! وأن أقوال الفقهاء في الأزمنة الماضية هي بمثابة القوانين وليست ديناً، فالدين ثابت والقانون متغير! وما يصلح لزمان لا يصلح لآخر! ولك أن تتصور إذا كيف أصبح الحكم بالإعدام على





# معجزة الادي

## والإستشهاد بها لبيان أن كل ما

ملاحظة. هذه الفكرة هي وجهة نظر خاصة  
الجدد وغيرهم أيضا وقد تناقشنا فيها ساب



### أستاذ: محمد حشيشة \*

عندما صدم مالك الديك مايك من الأمر الغير  
عادي الذي رآه اتجه بالحيوان إلى جامعة ولاية  
يوتا حيث اندهش العلماء لمظهر الديك فاقد  
الرأس، وبعد فحصه اكتشفوا أن تجلطاً في الدم  
منع مايك من النزيف حتى الموت.

ولحسن حظه لم يفقد الديك أذنه اليسرى وجزء  
كبيراً من دماغه وكانت هذه الأجزاء كافية  
لتبقيه على قيد الحياة. ويرى العلماء أن ردود  
الفعل عند الدجاج تكمن في جذع الدماغ وهذا  
ما يفسر قدرة مايك على الغناء والصياح رغم  
إعاقته...فمعنى هذا أن سببا فيسيولوجيا عضويا  
عند الدراسة العلمية الدقيقة كان وراء هذا  
الامر الغير العادي والغير المألوف وحصوله  
النادر جدا كان بسبب هذا الامر الذي لا يتكرر  
بل قد يحصل مرة أو مرتين على مدى التاريخ .  
و هو الذي فسره الأطباء وأدركوه وليس لأن  
الديك ديك رباني مقدس وان كنا نقر كمؤمنين  
ان الأمر وقع بعلم الله وارادته .وربما قد يقرب  
هنا تفسيرنا لما وقع للديك مايك لتفسيرنا  
للآيات التي حصلت على مدى الازمان أمام

المطاف بالعلة الاولى التي هي مبدأ جميع  
العلل ومبدأ الوجود برمته .

ولذلك نقول باختصار حتى لا نطيل أن الله عالم  
ومحيط بهذه العلل اذ هو مبدأها بالتعبير  
الفلسفي وهو الذي أرادها على هذا الشكل  
فلا يظن ظان أن الله يفلت منه شيء فيتدخل  
للإصلاح والانقاذ في الكون على طريقة البشر  
تعالى الله عن ذلك وإنما يتم كل شيء وفق  
علله المباشرة وغير المباشرة والتي هي من خلق  
الله وهي لب الناموس الكوني .

فلا يذهبن العقل بأحد أيضا أن الله لا يعلم ما  
يحدث اذا قلنا هكذا أمر أو يقع شيء كوني  
عكس إرادته . فتكون الآيات الظاهرة لبعض  
عباده بعلمه وإرادته مع ما يحيطها من مسألة  
اللطيف الإلهي وهي مسألة ليست من صميم  
موضوعنا .

وأمر هذا الديك العجيب الذي سماه  
مالكه مايك ونال من الشهرة ما نال قد يخيل  
إلى من يستمع اليه أول مرة أنه من باب  
المعجزات الخارقة لقوانين الطبيعة كما يعتقد  
قسم كبير ممن يرون أن المعجزة تخرق  
النواميس .ولو حدث هذا الأمر في القرون  
الوسطى أو ما قبلها لاعتبروا هذا الديك ديكا  
ربانيا ولربما حظي بتقديس بعضهم ولرأوها  
معجزة خرق قوانيهم المعروفة .الا ان الأمر  
حسب مفهومنا للآية والتي يسميها البعض  
معجزة قد تم وفق قوانين الطبيعة المودعة من  
الله تبارك وتعالى ولم يخرج عنها وكل ما في الأمر  
أنه خرق عادة الناس في أن ذبح الطير وفصل  
رأسه يؤدي الى نفوقه بلا ريب لكنه لم يخرج  
عن الناموس الطبيعي .كيف ذلك؟؟.

كنت قد كتبت في هذه الحادثة قبل  
مدة في صفحة أهل العدل والتوحيد وأحببت أن  
أنقحها بعض الشيء وأضيف إليها لمزيد بيانها  
وتوضيحها .وأنا اقرأ لأول مرة بذهول قصة  
الديك مايك الذي ذبحه مالكه وفصل رأسه عن  
جسمه في إحدى ليالي سنة ١٩٤٥ لوجبة العشاء  
ولكنه ظل حيا لمدة سنتين إضافيتين .

انقذ في ذهني أمر مهم فوددت مشاركتكم فيه  
وهو يعضد رأي كثير من المعتزلة الجدد ومن  
وافقه من أهل الفكر العقلاني في مسألة  
المعجزة أو الآية وهذا اللفظ هو ما عبر عنه  
القرآن الكريم في مواطن عدة مع أن لفظ  
المعجزة هو الذي درج عند الناس .

والحقيقة أن غاية مقصدي هو بيان أن كل ما  
يقع في هذا الكون الفسيح إنما يقع لسبب ما  
وفق مبدأ وقانون العلية .فهو مرتبط بعلة  
وليس في غنى عنها أو أنه حادث مثلا بلا سبب  
طبيعي كوني .وحتى الآيات التي ظهرت في  
عصور معينة للرسول عليهم السلام وكانت خارقة  
لعادة وعرف الناس فإنها لا تخرج عن علة  
معينة كانت سببا في ظهورها على تلك الحالة .  
وهذه العلة بطبيعة الحال تكون ضمن سلسلة  
من العلل والمعلولات التي ترتبط في نهاية





## يحدث في هذا الكون مرتبط بعلة

يوافقني عليها كثير من الإخوة من المعتزلة  
سقا ولا يرى بها قسم آخر من الإخوة الكرام

وزيدتها إن صح التعبير .  
فأقول أنه حتى الآيات المرافقة للرسل عليهم  
السلام لو تسنى للعلماء اليوم فحصها لو أعيدت  
بدقة أمامهم لربما اكتشفوا خبايا ارتباطها بعلة  
المباشرة بالدراسة والمراقبة المستفيضة والتي  
كانت في يوم من الأيام عجيبة لأهل ذلك الزمان  
ولم تكن أعرفهم تسمح بفهما على الوجه  
الصحيح .  
أما وأن يعترض معترض مشتبه في نفينا لوجود  
المعجزة الربانية الخارقة للقوانين أو تعطيلها  
لبرهنة فأقول أن الله لا يحتاج لذلك ولا يتدخل في  
كونه المخلوق له كما يتدخل البشر في أبدانهم  
أو مقتنياتهم وممتلكاتهم إذ أن تدخلهم الرامي  
للإصلاح والانقاذ والتحسين والإستدراك هو دليل  
نقص والله له الكمال المطلق وإنما يسير كونه  
وفق الناموس الذي خلقه عليه فتعمل القوانين  
وقد يبطل بعضها بعضا على طريق الغلبة  
واختلاف الخصائص كإطفاء الماء للنار أو غير  
ذلك وفق الصيرورة الطبيعية والكونية وكله  
بعلم الله وإرادته . كما أذكره بقولة جميلة  
للشاعر والأديب الفرنسي شاتوبريان يقول فيها «  
إن ما يعد في نظر الناس معجزة ليس معجزة بقدر  
أكثر إعجازا مما لا يعد كذلك» فالذي يندهش من  
طيران طائفة يراها لأول مرة لو فكر قليلا سيرى  
أن ذلك ليس أكثر إعجازا من مشيه على قدميه.

\* كاتب ومفكر

الشاطئ فنجى بذلك من الإختناق داخل  
أحشاه .  
وقد قلنا مرارا أن المكوث في بطنه قد لا يتعدى  
الدقيقة أو الدقيقتين وهما غير كفيلتين بموته  
خنقا وقد رأينا في عصر اليوتيوب فيديوهات  
تشيب لها الولدان في كيفية نجاة بعض الناس  
والذي يحكم العقل مبدأيا وفق ما رآه بعدم  
امكان نجاتهم البتة . وقد رأى معظمنا ذلك  
الصبي الصيني الذي تخلصت منه أمه في إحدى  
قنوات المجاري وأنقذة أعوان الحماية بفتح  
الأنبوب وإخراجه .  
فمن المؤكد أن هناك سببا حال دون اختناقه أو  
دخول الماء والقاذورات الى رئتيه . ولا ننفي أبدا  
لطف الله به . أما تعلق المسألة بالمقصد الذي  
رمته وأن كل هذا يحدث من خلال أسباب  
معينة فإن نجاة يونس عليه السلام كان بسبب  
تقياً الحوت له وهو السبب المباشر ( والدعاء  
له بحث آخر ليس محله ) . وقد تنبه العلامة  
محمد الطاهر ابن عاشور رحمه الله لنقطة  
صغيرة تعضد ما أذهب إليه وأراها السبب  
الذي كان وراء تقيء الحوت . يقول «إنباءه هو  
بتقدير وتكوين في مزاج الموت متى فرج الموت  
إلى قرب الشاطئ فتقيء ففرج يسبح إلى الشاطئ»  
فلاحظوا ربط التقيء بتغيير في مزاج الحوت  
بسبب طراً في جوفه وقد يكون وجود يونس  
ذاته .

وهذا يدل على أنه لا شيء يحدث اعتباطا أو  
هكذا بغير سبب طبيعي كوني في نهاية الأمر .  
فإلى هنا نحن لم نخرج عن الناموس الكوني  
الذي خلقه الله تعالى وتتعدد فيه القوانين  
المختلفة بل ونقارب المنهجية العلمية في فهم  
هكذا مسائل رغم عدم توفر جل الركائز  
والشروط اللازمة لهذه المنهجية ولكنه لبها

ما تعود عليه الناس فما يعتبرونه معجزة في  
وقت ما يظهر بالتفسيرات العلمية بعد ذلك  
أمرا عاديا لان اسبابه التي كانت مجهولة عرفت  
وعلمت .  
فالله هو خالق القوانين الكونية وهو أعلم بها  
وما حصل مع الانبياء عليهم السلام كان متعلقا  
باحدى هذه القوانين التي لم يعلمها اهل زمانها  
فظنوا انها خرقت القانون المعروف لديهم في امر  
ما ولكنها خرقت في الواقع مفهومهم وعاداتهم  
ولم تخرق القانون بل ربما حصلت وفق قوانين  
أخرى لا يعلمونها وقد يدركها الانسان او يدرك  
جانبا منها مع تقدم المعرفة والعلوم فيتضح له  
جوانب كانت تعد قبله معاجز .  
قد يقول قائل ويتسائل سائل . هل تنفي  
التدخل الإلهي في معاجز الأنبياء . أقول . إذا فهمنا  
أن كل حدث يحدث في هذا الكون يكون مرتبطا  
بعلته وأن هذه العلل مردها أخيرا الى علتها  
الأولى سنفهم جانبا كبيرا من المسألة .

وسأختار مثالا توضيحيا لذلك . عندما التقم  
الحوت يونس عليه السلام نادى ربه في الظلمات  
( فنادى في  
الظلمات أن لا  
إله الا أنت  
سبحانك إني  
كنت من  
الظالمين استجبنا  
له ونجيناه من  
الغم وكذلك  
ننجي المؤمنين ))  
فكانت نجاته  
بأن لفظه  
الحوت على  
مقربة من







# كلام في مفهوم الإسلام ومصادفه

ما مصير غير المسلم؟ هل يمكن له أن يدخل الجنة؟ أم أنه مخلص في النار حتماً؟



## أستاذ: أحمد يس \*

وعلى هذا نقول: إن من كان حاله ما ذكرنا كان مسلماً، سواء دان بالشرعية المحمدية أو لم يدن بها. وإنما نقول: إنه من عرضت له الرسالة المحمدية على وجهها وكان حاله ما ذكرنا، فإنه لا بد وأن يتبعها ويذعن لها، بل وإن من سمع عن هذه الشريعة واحتمل في نفسه ولو مجرد احتمال أن يكون الحق فيها، فلا بد أن يندفع من تلقاء نفسه المذهب تلك لأن يتحرى حال هذا الشرع وحقيقته.

أما من لم يقع منه هذا ولا ذاك، فإما أنه ممن لم يسمع بالرسالة رأساً، أو قد سمع عنها على نحو لم يولد لديه أي احتمال بحقيقتها، أو أنه قد سعى للاطلاع عليها ولكن لم يدرك مظانها التي بها يظهر أنها حق... وفي كل هذا يكون معذوراً ما دامت نفسه على النحو الذي تقدم، وأما إن كان تركه لها لاخلاله في تهذيب النفس على ما ذكرنا، فإنه يكون ملوماً مستحقاً للمسائلة والعقاب بمقدار تقصيره في ذلك.

وأما تشخيص موارد ذا وذاك فأمر موكل إلى الله، فهو العالم المحيط بكل خفايا العباد ودقائق انفسهم، وما علينا إلا أن نعتني بانفسنا، ونسعى لبيان الحق للغير، من غير أن نجزم بقيام الحجة على احدهم من عدمها. نعم، لو كشف الله لنا عبر بعض أوليائه الخالص حال امرء ما بعينه، وجب الإيمان بذلك والتصديق به، كمن كشف الله لنا حالهم في القرآن الكريم وعلى لسان نبيه والأئمة المعصومين عليهم السلام. وأما ما دون ذلك، فواجبنا التوقف في امرهم، والاولى بنا متى رأينا ضلالاً في الاعتقاد أو السلوك من الغير، أن نسعى أولاً لتجنيب انفسنا إياه، ومن ثم بيان حاله للغير إن أمكن.

\* كاتب ومفكر إسلامي

هذا التوازن، بمقدار ما يكون قد جردها عن الصراعات الداخلية بين تلك القوى من جهة، وجردها عن الاهواء النفسية اللحظية الضيقة (فهو امرأ لا يتبع كل اندفاع نفسي لحظي تنتجه إحدى القوى البهيمية أو السبعية أو الوهمية وإنما يستحضر المستقبل المترقب فيأخذ لوازم الافعال الآتية في عين الاعتبار).

ومن كان هذا حاله، فإنه لا يحول بينه وبين اتباع الحق متى ظهر له بمقدار ما ظهر له شيء البتة. فإن الحق الذي تظهره الرسالات السماوية هو واقع الأمور على ما هي عليه، في النشأتين جميعاً، فمن رأى ذلك وكان حاله كما ذكرنا لم يكن بد من أن



يمثل هذه الشريعة بمحاذيرها، لأن في ذلك صلاح نفسه وجلب منفعتها العظمى ودفع المهمل الأبدي.

ومع التفاوت في درجات تجرد النفس وتوازنها تتفاوت درجات الإسلام - في حقيقته المذكورة لا في بعده الفقهي البحت - فقد يصدق امرأ بحقيقة دون أن تدعن قواه العملية لها في سلوكه الخارجي، وقد يذعن لسان المرء للحق من غير تحقق التصديق في قلبه، فهو يطلب منفعة اجتماعية بحتة أو ما شاكلها (وهذا هو المنافق).

كثيراً ما يقع التساؤل من قبيل: ما مصير غير المسلم؟ هل يمكن له أن يدخل الجنة؟ أم أنه مخلص في النار حتماً؟ لكن التأمل في هذا النحو من التساؤل يكشف عن نوع من المصادرة في التعريف للإسلام والكفر.

تبدأ المغالطة بادعاء أن غير المسلم - أي من لا يلتزم ويدين بالشرع المحمدي والرسالة الخاتمية - كافر مطلقاً، بل إن المصادرة تبدأ عند تعريفه للإسلام بأنه خصوص هذه الرسالة المحمدية الخاتمة! ولسنا نريد القول أن ما أتى به رسولنا الخاتم ليس إسلاماً، أو أنه ليس المصدق الأكمل للإسلام، معاذ الله. وإنما نقول: إن الإسلام مفهوم كلي، له مصاديق مختلفة، تتفاوت بتفاوت الأزمان والأشخاص وظروفهم. فالإسلام، إذا انطلقنا من معناه اللغوي، هو نوع من الخضوع والاذعان للحق بشتى مراتب الخضوع (كالتصديق القلبي والاذعان العملي...)، بمقدار ما يظهر للمرء من الحق، أو «يلوح» له شيء منه فيدعيه إلى طلبه.

فالمسلم من حقق نوعاً من التوازن بين قوى نفسه المختلفة (العقل، الغضب، الوهم، الشهوة...) بحيث جعلها جميعاً مذللة تحت سلطة العقل - أي القوة الإدراكية الكلية التي بها تنكشف الأمور على ما هي عليه - والعقل بهذا المعنى هو الأقدر على تشخيص ما يناسب كل قوة من القوى بما لا يخرجها عن حدها المطلوب. وبمقدار ما يحقق المرء في نفسه مثل





# تنبيهة الحال والأوصاف

المطلوب مني ومنك في أصول الدين على سبيل الوجوب تمصيل نوع معين من الاعتقاد هو العلم



## أستاذ: محمد الحوتي \*

«شبهة الحال والأوصاف» مظهر من مظاهر التقليد؛ فالتقليد هو قبول قول الغير من دون حجة ولا برهان. والقبول هنا يتضمن الاتباع، ويتضمن القول والفعل والاعتقاد والظن (بناء على أن الظن ليس من جنس الاعتقاد)، يعني أنك قد تقبل قول الغير فتقول، وقد تقبله فتفعل، وقد تقبله فتعتقد، وقد تقبله فتظن. ويعني أيضا أن قول الغير لم يتضمن تلميحا إلى بينة ولا تنويها برهان ولا تنبيها على دليل. والمطلوب مني ومنك في أصول الدين على سبيل الوجوب تمصيل نوع معين من الاعتقاد هو العلم، والتقليد وإن كان نوعا من الاعتقاد لا يؤد العلم، وأبدا ما كان طريقا إليه، والواحد منا -أي واحد- وبصرف النظر عن بيان ماهية العلم وماهية التقليد والدخول في تفاصيل الحدود المنطقية والجنس والفصل - في إمكانه أن يميز بينهما بالأثر الناتج عنهما؛ فالواحد منا يجد من نفسه أنه يفرق بين ما يحصل فيه عند مشاهدته لراحة كفه أمامه وبين أن يخبره شخص ما أن فلانا دخل مقهى الإنترنت، المشاهدة حصل عنها اعتقاد، وخبر ذلك الشخص حصل عنه اعتقاد أيضا، لكن هناك ميزة في الحالة الأولى (أو الاعتقاد الأول) ليست في الحالة الثانية (أو الاعتقاد الثاني)، ولو تأملت ذلك -إن غفلت عنه- أدنى تأمل لوجدت فرقا بين الحالتين وبين الاعتقادين لا تستطيع إنكاره، فالأول أنت معه ساكن النفس مطمئن إليه وأنت على ثقة منه؛ ولذلك يوصف هذا الاعتقاد بالصحة، ويسمى: علما، بخلاف الثاني الذي لا ساكن معه ولا ثقة ولا اطمئنان، ولو جاء أحدهم فقال لك: راحة كفك ليست موجودة لحكمت عليه إما بالكذب أو بالجنون، بينما لو قال لك: إن ذلك الفلان ليس في مقهى الإنترنت لتقبلت ذلك؛ لوجود احتمالات تشكك في اعتقادك الحاصل من الخبر الأول.

هذه الميزة (التفرقة) هي المطلوب مني ومنك ومنها

أن نتعرف عليها من أنفسنا دائما، بين ما لا يقبل الاحتمال والتشكك وبين ما يقبلهما، بين ما تسكن النفس إليه وتثق به وبين ما ليس كذلك، بين ما يؤدي ويوصل إلى الأول وبين ما يؤدي ويوصل إلى الثاني.

قال القاضي عبد الجبار -رحمه الله- في المغني / النظر والمعارف (ص ٣٠): «اعلم أن قولنا: إن العلم صحيح هو أن نفس العالم تسكن إلى ما علمه به، وأنه لا يجوز أن يرتاب فيما علمه، ولا يلحقه فيه ما يلحق الظان والمُتَبَيَّن، وقد بينا صفة ذلك، فيجب القضاء بأنه صحيح، ولذلك لم يوصف غيره من الاعتقادات بالصحة..» إلى أن قال مبيِّنا أثر سكون النفس الحاصل عن العلم في أفعالنا وانبثاء تصرفاتنا عليه: «وقد علمنا أن المُتَرَكِّب إذا كان عاقلا، وكانت العلل ووجوه اللبس مرتفعة فإنه يمر نفسه معتقدا بما أدركه، ساكن النفس إليه، ولذلك يتصرف فيما علمه من ذلك على الوجه الذي يقتضيه الاعتقاد، لأنه إذا رأى النار يتوقها، وإذا رأى الماء يتوقى المشي عليه، وإذا رأى الأرض [أي: يابس] يمشي عليها، وإذا رأى الشَّيْخ يتعز من الوقوف عنده، ويمرر ذلك منه على طريقة وأمدة، فإذا صح ما ذكرناه، وقال ماله في ذلك مال الظان والمُتَبَيَّن، لأن أموالهما تختلف في التصرف، ولا يمدان أنفسهما في سكون النفس على الممر الذي ذكرناه - فيجب القضاء بأن العلم صحيح على ما قدمناه». انتهى.

وقد شكَّك الجاحظ في جعل سكون النفس علامة للعلم ووصف هذا الاعتقاد بالصحة بأن قال: «قد يكون الباهل ساكن النفس إلى ما اعتقده».

فأجاب عليه القاضي، ومما قاله (في كتاب النظر والمعارف (ص ٣٧): «وما ادعاه أبو عثمان رحمه الله من أن نفس الباهل تسكن - فذلك تقرير من الباهل، لا أنه في الحقيقة ساكن النفس، وليس كذلك مال العالم، لأنه يعلم من نفسه أنها ساكنة إلى ما علمه، ولا فرق بين من قال ذلك وبين من قال: إن نفس المشاهير ساكنة إذا ظن السراب ماء، والصغير كبير، والكبير صغير، فإذا بطل ذلك، لأنه وإن قدر [أي: الباهل] ذلك أولا فهو سيبين عند الفحص وفي المتعقب فلا فقه - فكل ذلك القول في مال الباهل في المذهب». انتهى.

وكلام القاضي رحمه الله الذي ردَّ به على الجاحظ ليس تبريرا، بل هو استدلال على الجاحظ؛ فهو مبني على أن حقيقة العلم مخالفة لحقيقتي الجهل والتقليد، ماهياتها مختلفة وإن كانت من جنس واحد هو الاعتقاد، وعلى أن حال العالم التي يجدها من نفسه مخالفة لحال الجاهل والمقلد.

قال الإمام عز الدين بن الحسن عليه السلام في «المعراج إلى كشف أسرار المنهاج» شرح «منهاج المتقين» للقرشي / المجلد الأول (ص ١٤٠)، شارحا قول القرشي: «والذي يبطل قول الباطل أن الباطل إنما يتصور بصورة ساكن النفس، بدليل أنه لو شكك عليه لبطل [في نسخة: «لاضطرب» ولعلها الأولى] اعتقاده» - قال ما نصه: «وكلام الباطل واضح السقوط، لأن التفرقة التي يبرها أمدنا بين اعتقاده لكون زيد في الدار عند مشاهدته له فيها أو غير الصارق وبين أن يفبره بذلك رجل من أقناء الناس - لا يبرها الباطل وكذلك المقلد، وإنما يتصوران [وبتعبير القاضي: يُقَرَّران] على ما ذكره المصنف [أي القرشي رحمه الله] بصورة ساكن النفس». انتهى.

وبالعودة إلى مثال (شبهة الحال والأوصاف) أقول: قال القاضي -رحمه الله- في المغني / النظر والمعارف (ص ٣٧):

«فإن قيل: إذا كان العلم يقتضي سكون النفس، والعالم يعلم ذلك من ماله - فيجب أن لا ينصرف عن فعل العلم على وجه، لأن علمه من ماله ما ذكرناه يوجب ذلك فيه، وفي علمنا بأن في القاررين من ينصرف عن فعل العلم مع معرفتهم بالعلوم - دلالة على بطلان هذا القول [أي: وصف العلم بالصحة مع سكون النفس]. قيل له: إنه لا يمتنع أن ينصرف عن العلم مع هذه المعرفة لشبهة [كشبهة مال وأوصاف] أو لبعض الدواعي، كما قد ينصرف عن منافعه وعن فعل المصنات لبعض الأغراض وإن كان النفع في الشيء ومسنه يدعو إلى فعله». انتهى.

أختم بما قاله الإمامان: الإمام الناطق بالحق أبو طالب عليه السلام في شرحه لكتاب «البالغ المدرك» للإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في قوله: «وقليل من تقررت المعرفة في قلبه إلا باستقرار أولها، وشهادة بعضها على بعض، وتضمين كل شيء منها ما قبله وبعده، واستقرار ذلك كله في العقول» - قال ما نصه (ص ٦٥): «صريح عليه السلام، إن من تقررت المعرفة في قلبه قليل، لأن المعرفة عند أهل النظر: سكون النفس إلى ما تعتقده وتعرفه لا على سبيل التقليد ولا الضرورة، والمعلوم أن من شاهر فسمما اقتضت مشاهدته له العلم به، وبهيتته على ما هو به، فسكنت النفس إلى ذلك، وليس الظن يوجب العلم. ولا الشك ولا التقليد في المعقولات». انتهى.

\* كاتب ومفكر زيدي





# الشرعية ..



## أستاذ: رضا خالد \*

الفقه الإسلامي هو قراءة للـ«شريعة» في ظرف معيّن، فطرق وأساليب الفقهاء والنتائج التي يصلون إليها تؤكد جميعها السمة النسبية للفقه لذلك لا يمكن اعتبار الأحكام الصادرة عن الفقهاء صالحة إلى الأبد أو مقدّسة .

لقد كشف التحليل النقدي للأساليب المعتمدة لدى المذاهب عن الطابع المتعسف أحيانا والمتحيز أحيانا أخرى للأحكام التي تصدرها كما كشف عن الطابع التاريخي لهذه القراءة الثابتة للأحكام الأصلية .

وإذا كان الاتجاه العقلي أكثر مرونة وانفتاحا مما يفسحه من مجال لاستعمال العقل عبر آليّة القياس فإنّ ذلك لا يجب أن يحجب الطابع المحدود لهذا الاستعمال الذي لا يمكن أن يحدث إلا انطلاقا من النصّ أو في دائرته باعتباره ثابتا إلى الأبد، وثلاثة من بين المذاهب الأربعة هي مذاهب تنتمي إلى الاتجاه النقلي أي أنها تعطي الأولوية للتراث الفقهي المنقول مع فوارق من المفيد التذكير بها . فمالك أقدم فقهاء هذا الاتجاه يقف موقفا نقديا من الحديث ويولي أهمية للمصلحة العامة حتّى جعل منها مصدرا من مصادره كما أنّه أدمج في تعاليمه أحكاما أقرّها الخليفة الثاني .

سينقض الشافعي هذه الأحكام التي تعيد تأويل بعض النصوص وتلغى العمل بالبعض الآخر لأنّه

يرى أنّ لا نسخ بعد رسول الله لذلك أنكر تعطيل سهم المؤلّفة قلوبهم من قبل عمر ووضع الزكاة على الخيل والطلاق البائن بالثلاث في مجلس واحد ... وتمسك بالأحكام الواردة في القرآن أو الحديث . وإذا عارض عمل صحابي من الصحابة حديثا يعتمد عليه ردّ هذا العمل بحجّة أنّ الصحابي لم يكن له علم بالحديث ! .

وإذا استند مذهب مخالف إلى حديث يتعارض مع آخر يستند هو إليه ، اعتبر حديث الخصوم إمّا

موضوعا وإمّا منسوخا بالحديث الذي يفصله هو . لذلك ردّ الحديث الذي يدعو إلى مقارنة ما يُنسب إلى الرسول من قول بالقرآن واعتبره موضوعا متعمدا على حديث آخر ينكر مثل هذه الدعوة ! .

وإجمالا هو ينكر المساهمة التشريعية للخليفة الثاني ويرفض مواقف الصحابة التي تنافي ما اختاره ولا يعتبر سوى الحديث الذي يأخذ به حديثا صحيحا وقابلا للتطبيق على الدوام ، وقد وسّع مكانة الحديث كمصدر ودليل على الأحكام وبمقابل ذلك رفض الاستحسان وردّ المصالح المرسلة وحدّ من دائرة القياس .

وقد ذهب تلميذه أحمد بن حنبل أبعد من الأستاذ فقدّم الحديث ، سواء كان خبر آحاد أو ضعيفا ، على كلّ مصدر « بشري » ، ورفع أقوال الصحابة وفتاويهم إلى مرتبة مصدر من مصادر التشريع .

وهكذا تغلّب الإرث على التفكير المستقل . وإذا كان مالك وأبو حنيفة منفتحين على الواقع فإنّ الشافعي وأحمد بن حنبل ضيقا الخناق عليه إذ حصراه في إطار النصوص الموسّعة التي غدت تشمل الكتاب والحديث وأقوال الصحابة .

من هنا فصاعدا على الواقع أن يخضع لأوامر التراث ، والماضي هو الذي يحكم على الحاضر والمستقبل .

وهكذا وقع التخلّي عن القراءة التكييفيّة للخليفة الثاني وأفسحت مرونتها وثوراتها المجال لقراءة تراكميّة تعتبر الأحكام الأصلية ثابتة أزليّة غير قابلة للمساءلة . هذه الأحكام أصبحت أسسا يُرفع عليها البناء التشريعيّ بترصيف الأحكام الناتجة عن القياس فوقها أو تلك المستندة إلى الحديث وأقوال الصحابة .

فماذا يقال عن الصحابة الذين كانوا يقدّمون مثل الرسالة على أحكام الشريعة ؟ .

لم يول أيّ فقيه عناية لهذه المقاربة لسبب بسيط هو أنّها تهدّد البناء الفقهي المؤسس على مسلمة أنّ الأحكام ثابتة وغير قابلة للتجاوز .

إن انتصار القراءة التراكميّة للـ«شريعة» قد أوصل الفقه إلى طريق مسدود إذ تولّد عن سيادة الاتجاه النقلي ردّ للعقل وإنكار للتبدّل في الواقع ورفض لأيّ تكيّف للتشريع ، فأصبح الفقه جامدا يقدّسه الأتباع العاجزون عن وضعه في إطاره الزمني ثمّ انتهى الأمر إلى تداخل بين الفقه والشريعة والذين فتشابت وتراذلت !

ويتحمّل الاتجاه النقلي المسؤولية الكبرى في تحنّط الفقه وفي الخلط الذي استولى على العقول بين الدّين والشريعة وبين الماضي والحاضر وبين المقدّس والبشري . وللخروج من هذا المأزق لابدّ من وضع الفقه في مكانه كقراءة معيّنة قام بها رجال معيّنون في ظرف معيّن ، فطرقهم وأساليبهم واستنتاجاتهم هي ثمرة بيئتهم . والسلف من صحابة وتابعين ليسوا معصومين ولا يمكن لأحكامهم أن تلزم الأجيال التالية .

أمّا الحديث فلا يمكن أن تكون له نفس مكانة القرآن وهو يختلف عن السنّة التي هي العمل المُجمّع عليه بإشارة من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأقواله إن تواترت ولم تعارض القرآن فيمكن اعتبارها صحيحة .





# فقّه .. والواقِع

وكلّ قول يتحدّث عن أحداث وُفرق ومذاهب ظهرت بعد وفاته لا يمكن اعتباره صحيحاً ، وكذلك كلّ قول يشجّع أو يبرّر التمييز والاضطهاد والاستغلال والخضوع الأعمى هو قول لا يمكن نسبته إلى الرّسول .

وأخبار الأحاد ليست بحجّة في العقيدة ولا تكون كذلك في العبادات إلّا إذا عاضدها عموم العمل ولا يمكن استعمالها وحدها سوى في مجال الأخلاق بشرط ألاّ تتعارض مع القرآن .

أمّا أحكام المعاملات الواردة في الكتاب فإنّ النهج التكييفي ممكّن من وضعها في إطارها التاريخي ودراستها على ضوء التحوّلات الحاصلة في الواقع . وعلى عكس ما يدّعيه أنصار القراءة التراكميّة فهذه الأحكام ليست ثابتة وإمّا هي وفي تفاعل مع محيطها تجسّد للمبادئ الأساسيّة وللغايات التي تصبو إليها الرسالة .

لذا يجب تقديم آيات المبادئ على آيات الأحكام ، فباسم الآية التي تذكر الترابط بين الأجيال قام عمر بن الخطاب بإيقاف العمل بآية الغنيمة . وباسم الآيات التي تحرّم الكنز وتحثّ على البرّ قام أبو ذرّ بثورته على تراكم الثروات بيد طبقة تبرّر نهمها بزعمها أنّ « الشريعة » قصرت على الزكاة حقّ الفقراء في مال الأغنياء .

إنّ القطيعة مع القراءة التكييفيّة بالإمكان تفسيرها بالتحوّلات السياسيّة والديمقراطيّة التي تلت فترة التأسيس .

فالانتقال من النظام الانتخابي للخلفاء إلى النظام الملكي الوراثي وضع حدّاً للشورى ، ولم يعد القائمون على السلطة من الصحابة الذين يجتهدون لتكييف الأحكام مع الواقع بل من الطلقاء الذين ليست لديهم سوى معرفة سطحيّة بالرسالة والذين يقدّمون مصالحهم الخاصّة على حساب العامّة . ولم تعد القيادة الفكرية بأيدي أوائل الصحابة الذين عاشوا مختلف مراحل الرسالة وأشربوا مثُلها

ومبادئها وتابعوا تأسيس وتطوّر الأحكام عبر الزمن وهو ما وهبهم القدرة على فهم الرسالة في مجملها وكان عماد مقاربتهم التكييفيّة والتطوريّة للأحكام . بعد سنة ٦٦١م آلت القيادة الفكرية إلى صغار الصحابة الذين أسلموا آخر فترة الرسالة أو وُلدوا إبّانها فلم يُدركوا الأحكام إلّا وقد اكتملت ونُقذت بتمامها وهو ما يفسّر رؤيتهم الساكنة والشرعيّة لها .

أصبح هؤلاء هم الأساتذة الذين أخذ عنهم جيل التابعين مكرّساً فكرة مفادها أنّ الدّين هو جملة من الأحكام والأوامر والنّواهي مع آثار من فترة التأسيس تعدّل بعض الشيء هذه الرؤية دون أن تضع موضع التساؤل مسلّماتها .

في ٧٥٠م فتحت الثورة العبّاسيّة الباب لظهور تيارات عقائديّة تتجاوز المقاربة الحصريّة التي تجعل من « الشريعة » مرادفاً للدّين ، وحصل تطوّر في الثقافة والحضارة بدفع من التيارات العقلانيّة ولصالحها ، فضمن القراءة التراكميّة للـ « شريعة » نشر الفقهاء الحنفى أجنحته على السلطة والمجتمع .







# رسالة إلى ملحد (الجزء الأخير)

شهوته .. لماذا لم يهب محمد هذا الرجل المسكين واحده من زوجاته اللاتي فقدن أزواجهن في الحروب ؟ لماذا استحوذ عليهن لنفسه ؟ الا تجد في ذلك بعض الأنانية التي لا تليق بنبي ؟

**الإجابة:** هذا أحد الأسئلة الأذلية في محاجة أهل الباطل على اختلاف مللهم ونحلهم للإسلام ، والحقيقة هم يأخذون من بعض الأحاديث الضعيفة والسيرة التي لم تكتب بدقة في وضع أسئلتهم ، والكيد للإسلام ، أن نبههم تزوج كثيراً دون سبب واضح وهل كان لديه وقت كنبى ورسول للتزوج من هذا الكم الهائل من النساء .

والقول في ذلك على وجهين ، الأول عدم صحة كثير مما نقل لنا في السيرة والأحاديث عن موضوع الحياة الإجتماعية والجنسية للرسول عليه أفضل صلاة وأتم تسليم ، فلا يمكن محاجتنا بما ننكره ولا نقبله ، والثاني أن النبي عليه الصلاة والسلام عاش من ألف وأربعمائة عام فهو كبشر محكوم بأبجديات زمانه ومكانه ، ومن أبسط هذه الأبجديات أن التحالفات بين القبائل تتم بالزواج والنسب وأن النبي لم يشذ عن قواعد وأعراف زمانه ، كما قيل أنه لم يتزوج بكرة إلا السيدة عائشة رضي الله عنها ولو كان سبب الزواج جنسي لأختار لنفسه الأبقار

أما عن أحاديث جواز الإخصاء ثم النهي عنها فكل ذلك في رأيي موضوع ومنسوب للرسول عليه الصلاة والسلام زوراً وبهتاناً فالموضوع كله أقل من التكلم فيه ، فليس إتهاماً وليس دفعاً للإتهام ، فالرسول يبلغ رسالة رب العالمين في مجتمع له أعرافه فلو شذ عن أعراف قومه فلن تقبل منه رسالة ربه ، فكان عليه الصلاة والسلام أول من يتبع العرف الغير مخالف لقواعد الرسالة التي يحملها ، وقد أمره ربه بذلك فقال له (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين) ونأتي للسؤال الثامن ، وهو يقول:

**ثامناً:** لماذا بقيت شعيرة الحج كما هي ؟ فقبل ادعاء محمد النبوة كان العرب يحجون للكعبة ويطوفون بها وكانت تعتبر مكان مقدس للوثنيين، لماذا أمر الله محمد المسلمين بإعتبار الكعبة مكان مقدس وتشد إليه الرحال ؟ ولماذا أمر عباده بتقليد نفس شعائر الوثنيين عند الكعبة ؟ لماذا يقدس المسلمون الحجر الأسود ؟ اليس ذلك نوع من أنواع الوثنية ؟ ماذا عن رجم الشيطان ؟ اليس ذلك أيضاً لون من ألوان الوثنية ؟

طبعاً هذا السؤال يدل على جهل بقواعد الدين الذي ينتقده الملحد ، لأن شعيرة الحج هي شعيرة من عهد إبراهيم عليه السلام ، والإسلام أقرها وصحح شعائرها بعدما كانت تؤدي بوثنية لقوله سبحانه وتعالى (وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون) الأنفال ٣٥ ، ولكن الذي وضع قواعد الحج هو رب العالمين منذ عهد إبراهيم فقال سبحانه وتعالى (واذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم) البقرة ١٢٧ ، ثم بعد ذلك طالبه بأن يؤذن في الناس بالحج فقال سبحانه وتعالى (واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى كل ضامر ياتين من كل فج عميق) الحج ٢٧ ، فرسول الله صلى الله عليه وسلم أقر الفريضة وصحح أداؤها من الأداء الشريكي الوثني إلى الأداء الصحيح التوحيدي ، ثم أن الإسلام لا يقدس الحجر الأسعد ، ولكن تعظيم الحج من تعظيم شعائر الله ومقصود المعظم توحيد رب العزة لا تقديس مخلوقاته ، هذا والله تعالى أعلم

\* كاتب و مفكر



## مشتتار : عادل السيد المسلماني \*

الحمد لله الذي خلقنا من ذكر وأنثى وأشهد أن لا إله إلا الله جعلنا شعوباً وقبائل لتعارف أن الأفضلية بالتقوى ، وأشهد أن محمداً عبداً لله ورسوله تزوج بالمعروف والحسن ، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى من تبعه من أهل التقوى ، وبعد...  
مازلنا مع الأخ الملحد وأسئلته والتي لا نحب أن نترك أي منها لتبيان وجهة نظرنا ، فلو أصبنا فبفضل الله ومنه ولو أخطأنا من الشيطان ومن أنفسنا ، وسؤال اليوم هو:

**سابعاً:** لماذا تزوج محمد كم هائل من النساء ؟ هل هناك سبب منطقي يجعلني كملحد أبرر زواج محمد من ١١ زوجة ؟ ماذا عن الجواري والسبايا وملكات اليمين ؟ لماذا أحل الله لنبه ان يزني -ينكح- بهذا الكم غير الطبيعي من النساء ؟ كمسلم سابق كانت اجابتي على هذا السؤال قبل أن ارتد بأن محمد بطيبة قلبه أراد ان يحمي هؤلاء النساء المساكين بعد أن فقدن أزواجهن في الحروب وغيره، ولكن ألم يكن هناك رجال في ذاك الزمن على استعداد على تحمل هذا العبء العظيم ؟ عبء وطئ امهات المؤمنين ؟ لماذا تزوج محمد من مارية القبطية اذاً ؟ ففي حديث صحيح جاء رجل الى محمد يشتكي أن الشهوة قد قتلتته وأنه يريد ان يضاجع النساء، فقال له محمد ان يخصي نفسه (يقطع خصوتيته) كي تتوقف





# بين ابن الشاطر

## وكوبرنيكوس

والأغرب من ذلك أنه في عام 1973 م بعد وفاة كوبرنيكوس بـ 430 سنة - عُثِرَ على مخطوطات عربية نادرة من بينها معادلات ابن الشاطر - في جامعة كراكو التي كان يدرس بها كوبرنيكوس ، وتم اكتشاف أن الرسوم الإهليلجية للكواكب التي رسمها كوبرنيكوس هي نفسها بالضبط ما قد رسمها ابن الشاطر قبله بقرنين من الزمان في كتابه «دوران الأجرام السماوية» وتم العثور أيضاً على نموذج لكوكب عطارد الذي تم الحكم عليه بأنه نموذج خاطئ والذي اكتُشف أنه نفس النموذج الذي وضعه ابن الشاطر أيضاً !



### أستاذ: عمر الشربيني \*

وقد علق المؤرخ "نويل سويردلو" على نموذج كوبرنيكوس لكوكب عطارد وبما أنه هو نفسه نموذج ابن الشاطر فهذا يشكل أفضل دليل على أن كوبرنيكوس كان ينسخ أعماله من مصادر أخرى دون فهم كامل ، وفي هذا دليل على أن ابن الشاطر له أكبر تأثير على كوبرنيكوس .

ليس الغرض من هذا المقال هو ذم كوبرنيكوس أو التقليل من شأنه ، فالعلم تراكمي وكل عالم للعالم الآخر كالبنيان يشد بعضه بعضاً ، ولكوبرنيكوس فضل في إظهار ما كان مخفياً وإزالة الغبار عنه ، ولكن يجب إعطاء كل ذي حق حقه ونسب كل فضل لأهله ، فكما أن كوبرنيكوس يُعتبر من أعظم علماء الفلك في العصور الحديثة ، فيجب أيضاً أن نعتز ونقول بأن ابن الشاطر هو أعظم فلكي على مر التاريخ والزمان ، وفضله على العالم وعلم الفلك أكبر من فضل كوبرنيكوس ، وأنه له الأسبقية في ذلك واستحقاق هذا اللقب ، فلولا ما كان تم ذكر كوبرنيكوس في صفحات التاريخ !

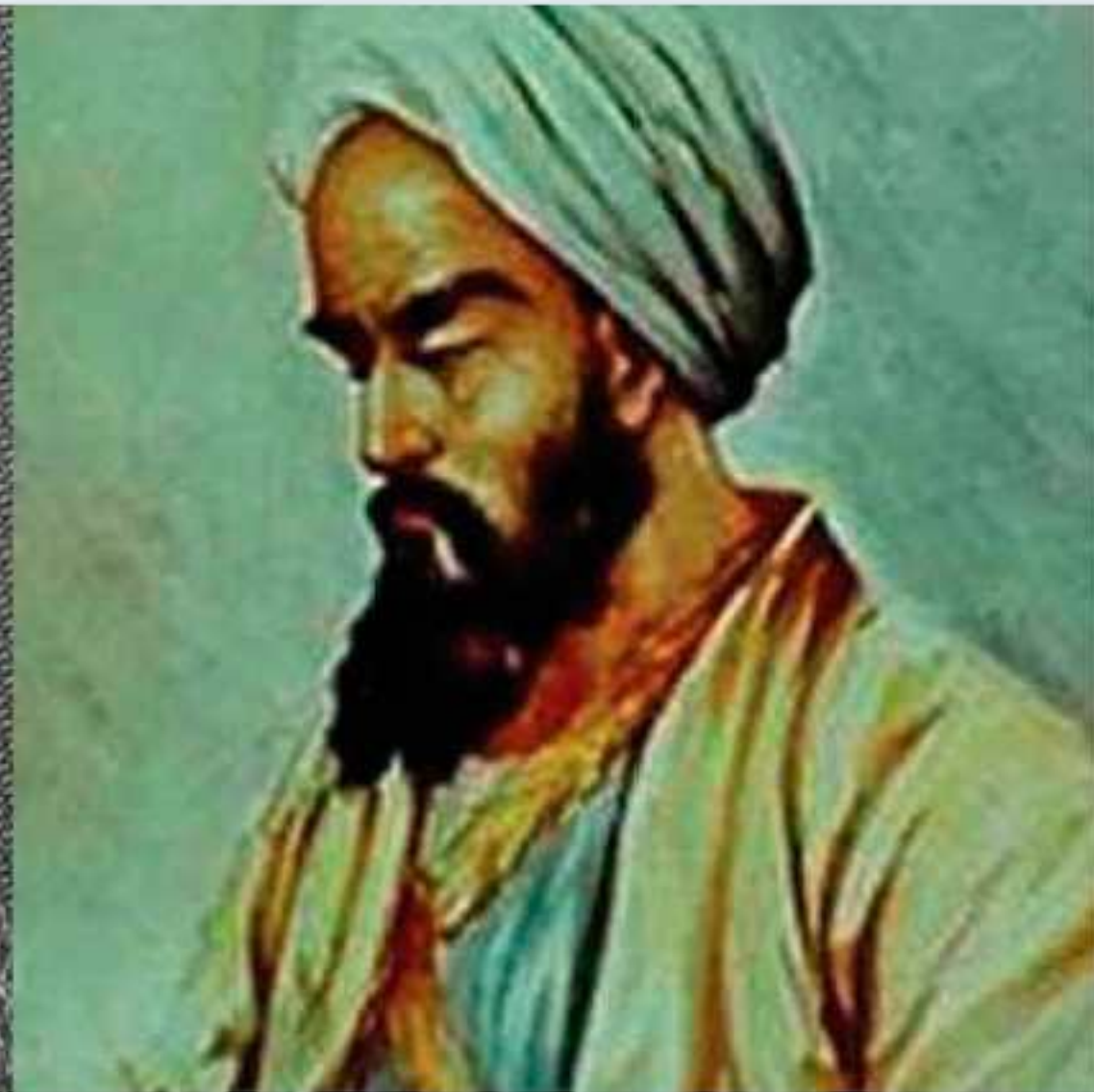
\* كاتب و باحث

إذا سألت أي عالم فلك الآن أو أي شخص مهتم بعلم الفلك وقلت له : من أول من اكتشف أن الأرض هي التي تدور حول الشمس وليس العكس ؟ لكانت الإجابة في الحال هي : كوبرنيكوس ، وأنه هو من أخرج هذه النظرية إلى حيز الوجود .

ولكن ماذا إن قلت لك أن هذا زيفٌ ومعلومة مغلوطة في الأوساط العلمية !

يقول العالم الفلكي المسلم الدمشقي "ابن الشاطر" الذي وُلِدَ قبل كوبرنيكوس بـ 170 سنة في كتابه (نهاية السؤال في تصحيح الأصول) :

«أنه إذا كانت الأجرام السماوية تسير من الشرق إلى الغرب ، فالشمس إحدى هذه الكواكب تسير ، ولكن لماذا يتغير طلوعها وغروبها ! وأشد من ذلك أن هناك كواكب تختفي وتظهر ، سموها : الكواكب المتحيّرة ، لذا الأرض والكواكب المتحيّرة تدور حول الشمس بانتظام ، والقمر يدور حول الأرض» .



ألا يكون قوله هذا دليلاً قاطعاً بأن المسلمين هم أول من ضحد نظرية بطليموس القائلة بمركزية الأرض للكون ، وليس الأوروبيون كما ساد زيفاً وخطأً؟ والعجيب